انعكاس المذهبية على السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الجوار

(دول الخليج كمحور اهتمام للسياسة الخارجية الإيرانية)

A sectarian reflexion on Iranian forgien Policy towards neighboring

(Countries Gulf states as a focus of Iranian foreign policy)

تاريخ إرسال المقال : 2017/09/15 تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/11/03

حجاب عبد الله / جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر

الملخص :

قامت الثورة الإيرانية عام 1979، ولم تكن تلك الثورة حكرا على الإسلاميين أو أصحاب التوجه الديني كما قد يظن البعض قياسا على نتيجة تلك الثورة، بل اشتركت في التحضير لها كافة الاتجاهات السياسية الإيرانية من ليبرالية وعلمانية واشتراكية وشيوعية ودينية، واجتمعوا جميعا حول هدف واحد وهو الإطاحة بالشاه ونظامه الحاكم وإنهاء ملكية استمرت بطول التاريخ الإيراني قبل ذلك اليوم .

بعد ذلك اتخذت الثورة اتجاها دينيا بقيادة آية الله "روح الله الخميني " قائد الثورة والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية وبموافقة الشعب في استفتاء عام صدر بعده دستور "الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، الذي أرسى مبادئ الثورة ووضح أيديولوجية الثورة الإيرانية بل ووثقها، فرسخ حقيقة أن الثورة الإيرانية ثورة إيديولوجية، مما يضع عليها عبئا كبيرا، حيث أن أي سياسة خارجية تعتمد على الأيديولوجية تهدف إلى إحداث تأثير على محيطها ونقل هذه الأيديولوجية إلى من يحيط بها، وتغيير هذا المحيط بما يتطابق مع أهدافها وغاياتها.

الكلمات المفتاحية : تصدير الثورة الإسلامية ، الخليج العربي ، السياسة الخارجية ، المذهبية، الأقليات الشيعية .

Abstract:

In 1979, the revolution was not confined to the Islamists or religious leaders, as some might think of the outcome of that revolution. Rather, they participated in the preparation of all Iranian political trends from liberalism, secularism, socialism, communism and religion. The Shah and his ruling regime and the end of ownership that lasted throughout Iranian history before that day.

After that, the revolution adopted a religious trend led by Ayatollah Ruhollah Khomeini, leader of the revolution and Supreme Leader of the Islamic Revolution, and with the approval of the people in a general referendum after which the Constitution of the Islamic Republic of Iran was promulgated which laid down the principles of the revolution and clarified the ideology of the Iranian revolution. An ideological revolution, which puts a great burden on it, since any foreign policy based on ideology aims to influence the environment and transfer this ideology to the surrounding, and change this environment in line with its objectives and objectives.

Key Word : Exporting the Islamic Revolution, Arab Gulf , Foreign Policy , sectarian, Shiite minorities.

مقدمة:

تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأهمية إستراتيجية كبيرة وحيوية، وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم نظرا للتطورات الإقليمية والدولية، وقد كانت إيران خلال الفترة الماضية التي سبقت الثورة الإسلامية، تمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الأمريكية، إذ كانت السياسة الإيرانية في تلك المرحلة موجهة نحو حماية المصالح الغربية وتحديدا الأمريكية، سواء كانت هذه المصالح سياسية، أم اقتصادية أم أمنية أو جميعها معا.

بعد الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وما مثلته هذه الثورة من تغيير أساسي وجذري في سياساتها الخارجية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، انتقلت إيران من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة، إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن المحاور والتحالفات، وطرحت هذه الثورة أفكارا جديدة اتصفت بخصوصية وتوجهات مغايرة ومختلفة، لما هو سائد في البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء، وبالمقابل اعتبرت هذه الثورة نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية، وكيفية بلورة سياسة خارجية تمثل ردة فعل قوية، على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه، وألغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية.

إن كل هذه التحولات ، توحي بأن إيران تمضي وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في تشكيل بنية منطقتها وجوارها الإقليمي ، بدلا من أن تكون مادة يشكلها الآخرون ، و هو ما يمكن تلمسه في التوجه الجديد للسياسة الإيرانية ، خصوصا في محيطها الإقليمي المرتبط بدول الخليج .

المشكلة البحثية :

إلى أي مدى انعكس فكر الثورة الإسلامية الإيرانية على توجهات السياسة الخارجية اتجاه دول الجوار؟

تقسيم الدراسة :

سيتم في هذه الدراسة التركيز على تأثير مبدأ تصدير الثورة وفكر القيادة في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الجوار وتحديدا دول الخليج ، وذلك في فترة الخميني باعتباره مرشدا للجمهورية الإسلامية الإيرانية في فترة نجاح الثورة عام 1979، كما سيتم الحديث عن المرحلة التي تلت صعود رفسنجاني للحكم وكيف تم التخلي جزئيا عن مبدآ تصدير الثورة والاهتمام أكثربالبناء والجانب الاقتصادي والانفتاح على دول الخليج.

1- مبدأ تصدير الثورة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج

شكلت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 تحولا جذريا في سياسة إيران الخليجية، لانها نقلت العلاقة من علاقة خلاف وتعاون في عهد الشاه الى علاقة توجس وعداء في مرحلة الخميني، وذلك لعدد من الاسباب:

- اولها سعي إيران الى تصدير الثورة الى دول الخليج، وهو الامر الذي اشار اليه الخميني بوضوح في بيانه السنوي الاول لانتصار الثورة في 1980/02/11 بقوله:|» اننا نعمل على تصدير ثورتنا الى مختلف انحاء العالم».

- ثانيها الموقف العدائي للثورة من النظم الملكية في دول الخليج المجاورة واعتبار الخميني لها مخالفة لصحيح الاسلام، ومن ثم دعا الى الاطاحة بها.

- ثالثها ان الثورة رغم انها جاءت بشعارات الوحدة الاسلامية فانها لم تتخل عن اطماعها الاقليمية في الجزر الاماراتية المحتلة والبحرين، واستمرت في الاصرار على تسمية الخليج بالفارسي.

- رابعها دعوة إيران الى وضع مكة والمدينة تحت سيادة اسلامية مشتركة ونزع سيادة السعودية على الاماكن المقدسة، فضلا عن المشاكل التي اثارها الحجاج الايرانيو عام 1980 و1988 والتي وقفت فيها العديد من دول مجلس التعاون الخليج- خاصة السعودية والكويت الى جانب العراق- وزادت من التاثير السلبي لهذه الحرب في مسار العلاقات الايرانية الخليجية انها كرست من نفوذ المتشددين في الداخل الايراني.

- سادسها نظرة إيران العدائية الى مجلس التعاون الخليجي منذ انشائه عام 1981 ، حيث اعتبرته تكريسا لسياسة استعبادية ضدها، وانه انشا ليلعب دور الوكيل للولايات

المتحدة الامريكية في المنطقة واداة لتوسيع النفوذ الاقليمي للسعودية.

- سابعها موقف الولايات المتحدة الامريكية، فبعد ان كانت تؤيد التقارب الخليجي الايراني وتدعمه في عهد الشاه، اصبحت تغذي العداء بين الجانبين بسبب موقف الثورة الايرانية العدائي منها وتحول إيران من حليف لامريكا الى تهديد لمصالحها في المنطقة.[1]

الجدير بالذكر ان النظم السياسية العربية وخاصة الخليجية منها اهتمت بالجدل الدائر بين اتجاهات النخبة الحاكمة في إيران حول تصدير الثورة الى الدول المجاورة، وهذا النقاش الذي كان يدور بين الخط البراغماتي الليبرالي الذي يرى ان توحيد السلطة داخل إيران اهم من تصدير الثورة، وبين الخط الثوري والذي كان يسير بدرجة اكبر على خط الخميني او يرى ان رسالة إيران وسياستها الخارجية الجديدة تجعل من اهم واجباتها مساعدة الثورات داخل الشعوب الاسلامية المضطهدة اينما وجدت، باعتبار ان هذا التصور للوظيفة الثورية لايران جزء من النظرة العالمية الجديدة التي تصدرها الثورة الايرانية. [2]

يمكن رصد الكثير من الاحداث التي ارتبطت بمفهوم تصدير الثورة داخل منطقة الخليج، لمعرفة كيفية تفاعل هذا المفهوم مع واقع دول الخليج من خلال الممارسات المختلفة للثورة الايرانية اهمها:

أ-الأساليب الدعائية والإعلامية

فمنذ انتصار الثورة الايرانية عام 1979 عمدت إيران للتعبئة الاعلامية لشيعة دول الخليج للتمرد على اوضاعهم، خاصة وان الشيعة شكلوا نسب مهمة في النسيج الاجتماعي لدول الخليج، حيث تم استخدام محطات الاذاعة في بث افكار الثورة وتشجيع التوتر السياسي في المناطق التي توجد فيها جاليات شيعية كبيرة مثل البحرين والكويت والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، حيث لعبت الصحافة الايرانية دورا فعالا في مهاجمة حكام وملوك المنطقة ووجهت النداءات لشعوب الخليج لخلع الملوك والمشايخ الفاسدسن.[3]

ولقد بدا الايرانيون بتوجيه العديد من البيانات التي يعلن فيها ان الملكية لا تتفق مع الاسلام، وذلك مع توجيه نداءات للشعوب الخليجية خاصة الشعب السعودي للتمرد على حكامه، كما قامت بتقديم تاييد معنوي واعلامي للتظاهرات الشيعية بالسعودية في اقليم الأحساء عامي 1979 و 1980، واتهم الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي الايرانيين بانهم ارهابيون.

لابد من الاشارة هنا الى ان الاسلوب الدعائي لتصدير الثورة تاثر بتطور مراحل انتقال وتوحيد السلطة داخل إيران، فبينما كان بازكان رئيس الحكومة الانتقالية في إيران عام 1979 يرى ان تصدير الثورة يمكن ان يتم من خلال الدولة النموذج، أي ان الثورة الاسلامية في إيران سوف تدفع الدول الاخرى تلقائيا لاتباع هذا النموذج تدريجيا حتى تتحول هذه الدول لان

تحكم وفقا للمباديء الاسلامية.[4]

كان الخميني والتيار الديني الموالي له يعلن انه لن يتوقف عن تصدير الثورة الى الخارج حتى تعلو كلمة الله، من هنا يمكن القول بان نغمة تصدير الثورة الى دول الخليج سادت معظم تصريحات علماء الدين، فقد هدد اية الله روحاني بضم البحرين اذا لم تتبع النموذج الاسلامي، كذلك قامت حكومة الكويت والبحرين بطرد ممثلي الخميني، ولقد قام بازركان ووزير خارجيته يزدي الى بذل جهود مضاعفة لطمانة هذه الدول والتاكيد على ان سياسة إيران الخارجية تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعكس هذه القضية الاختلاف في وجهات النظر بين التيار البراغملتي الليبرالي والتيار الثوري الراديكالي، فبينما كان كان بازركان ووزير خارجيته يزدي يؤكدان على ضرورة الاهتمام بالجبهة الداخلية وعدم اثارة القلاقل مع الدول المجاورة لاهتمامها بالاعتبارات العملية على حساب الايديولوجية، نجد ان التيار الديني كان يعلي من الاعتبارات الايديولوجية في تقرير توجهات السياسة الخارجية لايران.[5]

وكدليل اخر على اختلاف مواقف المسؤولين الرسمية داخل مؤسسات الدولة عن مواقف القيادات الثورية الدينية في هذه المرحلة، حيث شنت الاذاعة الايرانية التي تبث باللغة العربية من عبادان في 1979/03/16 هجوما عنيفا على البيت السعودي الحاكم، على لسان الشيخ محمد صديق يتضمن دعوته لتخليص الاماكن المقدسة من ايديهم، كما تضمن وصفا وتشبيها لهم باليهود في السيطرة على فلسطين، وفي طريقة ادارتهم وحكمهم للاماكن المقدسة في مكة والمدينة، واعدا بتحرير هذه الاماكن المقدسة وتحرير القدس ايضا.[6]

من هنا نجد ان السنة الاولى لانتصار الثورة الاسلامية في إيران اتبعت تصدير الثورة دعائيا واعلاميا، وهذا ما كان سائدا ايضا في فترة تولي ابو الحسن بني صدر رئاسة الجمهورية في جانفي 1980، فالصراعات بين ابي الحسن بني صدر والرموز الايرانية مثل اية الله بهشتي وسواه كانت على اشدها، والمخاوف من جنرالات الجيش لم تكن قد هدات بعد، وحملات تطهيره كانت لا تزال مستمرة، والقوى السياسية المختلفة الاسلامية وغير الاسلامية منها مثل، حزب توده وجماعة مجاهدي خلق كانت تتصارع بدورها من اجل الامساك بزمام الامور، حيث ان السلام الذي حصلت عليه من ثكنات الجيش اثناء المواجهات الشعبية مع هذا الاخير كان لا يزال بين ايدي هذه القوى الاجتماعية والمنظمات، من هنا لم يكن موضوع تصدير الثورة مشرعا في السنة الاولى من عمر الثورة ، أي في الوقت الذي لم يكن النظام الايراني قد رسخ اركانه بعد، حيث تم الاعتماد الاكبر على الدعاية والاعلان في تصدير الثورة.[7]

ب- أعمال العنف لبعض الجماعات الحركية والأقليات الشيعية

ان معرفة العلاقة بين الثورة الاسلامية الايرانية والاقليات الشيعية في دول الخليج تتطلب بداية الاجابة على سؤاليين رئيسيين هما: دور الاسلام داخل الاقليات الشيعية في دول الخليج وكيف تكيفت الانظمة السياسية والنخبة الحاكمة مع ظاهرة الاحياء الاسلامي لدى الحركات الاسلامية السنية والشيعية بعد نجاح الثورة الايرانية في الوصول للحكم؟

لقد ساهمت الثورة الاسملامية الايرانية بشكل عام في زيادة الوعي الاسلامي المعارض لاساليب التحديث والتنمية السريعة على النمط الغربي داخل شعوب المنطقة، خصوصا مع ظهور نتائجها السلبية على التركيبة الاجتماعية وعلاقاتها الداخلية، كما ان هنالك اختلافا في طبيعة القيادة والحكم في إيران ودول الخليج، فالحكام في الخليج من الاتجاه المحافظ وفي إيران من الخط الشيعي الثوري، ا ان النظم السياسية الخليجية سعت الى منع الاقليات الشيعية داخل انظمتها من الاتصال بالثورة الايرانية لضمان عدم تصدير الثورة داخليا الى بلدانها، فالظروف الداخلية والمرتبطة بتاثيرات ظاهرة الاحياء الاسلامي من رفض لعمليات التغريب والتحديث، ووجود المناخ السلبي المعادي للغرب، وزيادة ظهور حركات المعارضة الاسلامية والقومية، اضافة الى تراجع الالتزام باسس المنهج في ادارة المجتمع وتردي الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحالة الاستلاب والاختراق الثقافي والنفسي، كل هذه الظروف والمساعر تزايدت مع حدوث الثورة الايرانية لدى التجمعات الشيعية في البحرين والكويت والمنطقة الشرقية في السعودية، حيث كان هنالك احتكاك بينها وبين النظم القائمة في هذه الدول، مما زاد من العنف والقمع الشديد لهذه الحركات.[8]

وعند تقويم مدى تاثيرظاهرة الاحياء الاسلامي على الاقليات الشيعية في دول الخليج نجد ان النخبة الحاكمة في الخليج عاملت هذه الاقليات من منظور انها مدخل للتوتر والاضطراب الحاد داخليا، لذلك تستدعى هذه الانظمة فكرة الانقسامات السنية والشيعية والخلافات المذهبية كجدار للمقاومة وللحد من انتقال اثار الثورة الى الداخل عبر التجمعات الشيعية الخليجية.

وعند التطرق للكيفية التي اتبعتها إيران بتثوير الجماعات الحركية والاقليات الشيعية في دول الخليج، واثر ذلك على علاقاتها بدول الخليج سنذكر الاتي:

- السعودية:

بعد انتصار الثورة، ظلت السعودية تتابع الوضع في إيران من دون ابداء أي موقف ازائها، فلقد خشيت السعودية من نفوذ الثورة وانتشارها وتهديدها للاوضاع القائمة ، لذلك كانت السعودية وبمساعدة الدول العربية تخطط لدفع الحظر المحتمل من تغيير الاوضاع في إيران، حيث كانت مواقف إيران توحي بسعيها لتغيير انظمة الحكم وخصوصا في السعودية وتحويل المنطقة الى منطقة اسلامية، وذلك من خلال اعتمادها على حركات التحرر العالمية ومن جملتها مساندتها وحمايتها لحركات التحرر السعودية.

كما كان الصراع قائما بين اعضاء الحكومة المؤقتة- الجناح الليبرالي والثوري- في إيران، ولهذا اعتمدت السعودية سياسة الصبر والانتظار، فقد كانت في انتظار ما سيترتب عليه النزاع فيما لوفازت الفئة الليبرالية والتي تؤمن بمحدودية تصدير الثورة وانتشارها.[9]

ولكن لم تستمر مرحلة الصبر والانتظار الى ما لا نهاية، فقد قامت السعودية في ظل

الخوف من الجمهورية الاسلامية وخاصة بعد الهزيمة الفعلية للهجوم العراقي على إيران وتحت ضغط امريكا ودول غربية، بتاسيس مجلس التعاون الخليجي في مقابل التهديد الايراني، حتى يتهيا مجال مناسب لمواجهة التهديدات الايرانية المستقبلية.

لم تقتصر العاقات المتوترة بين إيران والسعودية على الهجمات الدعائية والدعم للاقليات الشيعية هناك، بل امتدت لمساندة الحركات الاسلامية المنشقة، مثل منظمة الثورة الاسلامية بالجزيرة العربية، وحزب تحرير الجزيرة، فهي عبارة عن منظمات شيعية سعودية متاثرة بالثورة الايرانية، ولقد وجدت منظمة الثورة الاسلامية في نهاية السبعينات حيث تحصلت على دعم ايراني، حيث كانت تاخذ باراء الخميني واجتهاداته في قضية الحكم الاسلامي، ولقد نشرت هذه المنظمة افكارها في كتيب صغير اسمته « صوت الشعب» ووزعته في موسم الحج عام 1981 في مكة.[10]

- البحرين:

كانت للثورة الايرانية تاثير واضح على الشيعة في البحرين، خاصة في ظل اغلبية سكان البحرين من الشيعة، حيث كانوا يشكلون ما بين 65 الى 70 بالمائة، ومن المهم ان نشير في البداية الى ان الشيعة في البحرين قد انقسموا الى تيارين: تيار صغير لم يطالب سوى ببعض الاصلاحات لتحسين وضعه الطائفي، اما التيار الثاني، وهو الاكبر فقد اتخذ من الثورة نموذجا يمكن تطبيقه في البحرين، وذلك من خلال الاطاحة بنظام الحكم واقامة نظام جمهوري اسلامي بديلا عنه، وقد نظم التيار في 1979/2/23 مظاهرات ضمت عدة الاف من الشيعة لتاييد الثورة الاسلامية، وفعت شعارات التنديد بالولايات المتحدة الامريكية والنظم الموالية لها.

وكنتيجة مباشرة للثورة الاسلامية الايرانية، تقدمت عدة شخصيات شيعية كبيرة بعريضة الى الحكومة، كان من اهم مطالبها اقامة نظام اسلامي في البحرين على غرار النظام في إيران، خاصة في ضوء احياء المطالب الايرانية في ضم البحرين الى إيران، فقد كرر اية الله صادق روحاني في 1980/04/18 مطالبة إيران بدولة البحرين، وزعم ان البرلمان الذي تخلى عنها في عصر الشاه عام 1970 هو برلمان غير قانوني.[11]

ولقد كان اهم ماطرحته الثورة الاسلامية الايرانية من تاثيرات على الوضع السياسي في البحرين هو قيام العديد من المنظمات السياسية، ففي 1979/09/02 اعلن تشكيل الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، ومعظم المنتمين اليها هم من البحرين لكن من اصل ايراني، ولقد طرحت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين مطالبها من خلال بيانها الاول الذي صدر في 1979/10/05 والذي يتضمن حق تقرير المصير بعيدا عن ضغوط امريكا الامبريالية العالمية، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للنشاطات الدينية ، وتحرير ارادة الشعب في اتخاذ القرارات لصالح الامة الاسلامية وابعاد المستشارين الاجانب، حيث تطورت المطالب بعد ذلك الى شعار اسقاط السلطة واقامة الجمهورية الاسلامية في البحرين، ووضعت لها جملة من الاهداف من بينها:

- اسقاط سلطة ال خليفة
- اقامة نظام اسلامي
- تحقيق استقلال البلاد
- بناء الانسان الرسالي من منطق الوعي بالاسلام فكرا والمجسد لتعاليمه سلوكا والمستعد للتضحية بنفسه دفاعا عنه.
- بناء الامة المؤمنة والتي تاتي بعد بناء الفرد الرسالي، وتتم عبرتكوين طليعة مؤمنة قادرة على قيادة عملية التغيير السياسي والاجتماعي في الامة.[12]

ولقد حظيت الجبهة بدعم من قبل الجمهورية الاسلامية في إيران ماديا واعلاميا، وكانت تقوم بنشاط اعلامي بارز من خلال مكتبها في طهران، حيث اصدرت عددا من مجلات مثل الشعب الثائر، البينة، البحرين والثورة الرسالية، والتي تعد لسان حال الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين.

وكان من ابرز نشاطات الجبهة في الداخل تسيير المظاهرات المناهضة للسلطة، وكان لها دور كبير في مظاهرة 1979/08/23 وكذلك مسيرات عاشوراء التي تزامنت مع احداث المنطقة الشرقية في السعودية، ولقد تعرضت هذه الجبهة الى بطش جهاز الامن في البحرين، خاصة بعد اغتيالها لاحد رجال المخابرات البحرينية، حيث تعرض عدد كبير من اعضاء الجبهة للاعتقال والتعذيب، وتوفي على اثارها اربعة من اعضاء الجبهة حسب مصادرها.

وبعد تضييق الخناق على الجبهة تحولت من اسلوب المظاهرات وتوجهت الى التدريب العسكري وتهريب السلاح الى داخل البحرين، حيث تم توجيه اصابع الاتهام للجبهة في محاولة الانقلاب التي كانت في ديسمبر 1981 ضد السلطة وذلك بدعم من إيران.[13]

وبجانب الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ظهرت عدة تنظيمات سياسية شيعية، ففي عام 1980 ظهرت على الساحة حركة الوحدة الاسلامية وظهرت في نفس العام حركة الشهداء الاسلامية، وتاسس ايضا في نفس الوقت حزب الدعوة، كما تاسست عام 1980 حركة احرار البحرين الاسلامية، وكان وراء تاسيسها مجموعة من الطلاب الشيعة الدارسين في بريطانيا، حيث تعد هذه الحركة من التنظيمات السياسية الشيعية الاسلامية، فهي لم تطلب اسقاط النظام، بل في المطالبة بالعودة الى الديمقراطية واطلاق المعتقلين السياسيين والسماح للحريات العامة، مما اكسبها نفوذا واسعا بين ابناء الطائفة الشيعية في البحرين، خاصة وان الحركة حرصت على اصدار بياناتها من لندن وبيروت، بخلاف الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين التي تصدرتصريحاتها من طهران.[14]

- الكويت:

لقد شكلت تطورات الاحداث في إيران وقيام النظام الثوري عام 1979 مصدرقلق للكويت في ظل غياب القوى المركزية التي تعول عليها الكويت في الحفاظ على سياسة متوازنة مع دول الجوار الاقليمي، علاوة على الخوف من انتشار الافكار الثورية الراديكالية بين شعوب المنطقة، ورغم ذلك سعت الكويت الى تطبيع علاقاتها مع النظام الجديد، فارسلت وزير خارجيتها لتهنئة قيادة الثورة بقيام النظام الجديد، كما قام وزير الخارجية الايراني قطب زاده بزيارة الكويت. من ناحية اخرى، رحبت الاقلية الشيعية الكويتية والايرانية المقيمون بالكويت بانتصار الثورة الاسلامية، الا انهم كانوا في قلق من المسؤولين الكويتيين الذين بادروا باتخاذ اجراءات لحفظ الامن والنظام، والتي من بينها سحب هويات الاقلية الشيعية وابعادهم خارج الكويت، وبعد افتتاح المجلس القومي بالكويت والذي ضم في تشكيله وزراء شيعة، سعت الحكومة الكويتية من خلالهم للسيطرة على الاقلية الشيعية، الا انه نتيجة لتجدد الصدام مع الايرانيين المقيمين بالكويت والذين تظاهروا تضامنا مع تظاهرات داخل إيران مطالبين بالتغيير في الكويت لاحقاق حقوق الشيعة بها، اسرع المسؤولون الكويتيون بابعاد هؤلاء الايرانيين.[15]

لإيضاح الامريمكن تقسيم الشيعة في الكويت الى ثلاثة اقسام:

أ- الشيعة المطالبون بتغيير النظام السياسي في الكويت، ولمواجهتهم قامت الحكومة الكويتية بسحب هوياتهم وابعادهم خارج البلاد.

ب- الشيعة المطالبون بحقوقهم في اطار النظام السياسي القائم بالكويت، وعدوا ان التمثيل في البرلمان والتواجد في المجلس القومي هو افضل ما يصبون اليه.

جـ- الشيعة الموالون للنظام القائم والمقربون الى ال الصباح ويعيشون في رغد من العيش، وهم حريصون على بقاء النظام القائم، ووقد استفادت منهم ايضا الاسرة الحاكمة في الكويت من السيطرة على باقي الشيعة في الكويت.[16]

ويمكن القول انه عقب انتصار الثورة الاسلامية بفترة وجيزة، شعر المسؤولون في الكويت بخطر تفاعل بعض الايرانيين المقيمين بالكويت مع الثورة الاسلامية، وذلك بترويج افكارها مبادئها، فكان رد فعلهم الشديد ناتجا عن تصديقهم ان الايرانيين المقيمين بالكويت ينوون تغيير النظام السياسي في الكويت ويتمتعون بحماية حكومة إيران، وكانت التظاهرات والتجمعات الايرانية في الكويت تجابه من قبل القوات العسكرية الكويتية، من جانبها عملت السفارة الايرانية بالكويت على توفير الحماية للرعايا الايرانيين.

واستمرت الحكومة الكويتية في سياستها القائمة على سحب وابعاد الرعايا الايرانيين المقيمين بها، وتخوف الحكومة الكويتية من وقوع اجراء مشابه لما حدث في السعودية، لذا شددت من اجراءاتها سابقة الذكر، واكبر دليل على ذلك ان العديد من المبعدين خلال عقد الثمانينات بلغ 50 الف ايراني، وخلال ثمانية اشهر وصل العدد الى 2220 ايرانيا عادوا الى

إيران.[17]

وفي بادرة لايران لمحاولة تحسين علاقاتها مع انظمة الحكم في دول الخليج، ابلغت إيران عام 1984 حركات لتحرير دول الخليج الاخرى الموجودة في إيران بعدم السماح باي نشاط موجه ضد دول الخليج على المسوتى الاعلامي فقط، وذلك رغم طرد الكويت في مارس 1983 لعالم دين شيعي من اراضيها بتهمة تاييد الثورة الاسلامية ، واتهامها بتدبير محاولة اغتيال امير الكويت في ماي 1985، واعتقال ابن ممثل الخميني في الكويت بتهمة دعم المعارضة الداخلية، ورغم نفي إيران اتهامات الكويت هذه الا ان اية الله منتظري عد هذه الاعمال اسلامية.

كما ادت تفجيرات عام 1983 والتي طالت السفارتين الامريكية والفرنسية ومصالح حكومية كويتية، وبالاضافة الى خطف طائرتين للخطوط الجوية الكويتية عام 1988، وقتل الرهائن، الى توترات شديدة ايضا في العلاقة بين الكويت وايران.[18]

- الامارات:

تشكل الطائفة الفارسية حوالي 10 بالمائة من مجموع السكان، يتركز معظمهم بدبي، وللشيعة هناك مكانة كبيرة، حيث يمثل بعضهم مركزا بارزا في التجارة والمصارف والسياسة، ولقد استقدم الشيخ مكتوم هؤلاء الشيعة للعمل في مشاريعه التجارية، وكان هؤلاء الشيعة المتعاطفين مع إيران سواء ايام الشاه او ايام الثورة، والشيخ مكتوم حاكم دبي، كان حريصل على اقامة علاقات ودية مع نظامي الشاه والخميني، وذلك لتهدئة الشيعة في الداخل، ولاقامة توازن اتجاه الامارات الاخرى التي تتزعمها امارة ابو ظبي، لكن لم تحل سياسة الشيخ مكتوم من مطالبة المواطنين السنة والشيعة بدرجة اعلى من المشاركة السياسية وتوزيع افضل للموارد النفطية، لكن بشكل عام وباستثناء قضية الجزر الثلاثة العالقة بين الامارات وايران، فان العلاقات كانت مستقرة بشكل عام، حيث ظلت الامارات العربية حتى 1992 على علاقة جيدة بايران، وخاصة تجاريا.[19]

- عُمان :

احتفظت عُمان بعلاقات تاريخية وثيقة مع ايان، فالدولتان تشتركان في حراسة مضيق هرمزوحمايته، وبينهما مصالح تجارية، ولايران الشاه دور في قمع ثورة ظفاروالدفاع عن نظام ال بوسعيد، كما لم يثبت ان لايران اطماعا اقليمية في عُمان، لذلك مثلت عُمان الصوت الخليجي الوحيد الداعي الى تطوير التعاون مع إيران ليشمل المجال العسكري، وهذا ماحدث قبل الثورة وبعدها، حيث دعمت عمان المطالب التي تقدمت بها إيران في مؤتمروزراء خارجية الدول الخليجية الثاني الذي استضافته عاصمتها مسقط في 1976/11/25 والخاص باقامة تنسيق عسكري خليجي جماعي، وكان اعتراض الدول الاخرى على الفكرة والتمسك بقصر التعاون مع إيران على الجانبين الاقتصادي والثقافي سببا في افشال المؤتمروتجميد فكرة التعاون الاقليمي الامني، لكن ما تعذر تحقيقه على المستوى العام امكن انجازه على المستوى الايراني العماني

الثنائي، حيث شهدت مرحلة مابعد الثورة تكرار ابمناورات المشتركة بين البلدين وتوقيعهما مذكرة للتعاون الدفاعي والامني في افريل 2000. [20]

- قطر:

يبلغ شيعة قطر 15 بالمائة من مجموع السكان ومعظمهم من اصل فارسي، ورغم تاييدهم العاطفي للثورة الايرانية الا ان حماسهم للتاييد كان ضعيفا مقارنة بالبحرين والكويت والسعودية.

2- مرحلة التدارك والهدوء:

بوفاة الخميني عام 1989 بدات إيران تتراجع في سياستها من مرحلة الثورة الثوران الى مرحلة المراجعة والتهدئة في علاقاتها الخارجية بشكل عام واتجاه الخليج بشكل خاص، خاصة في ضوء مانتج عنه العقد الاول للثورة من مشاكل وازمات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي.

صحيح ان تراجع الصحوة الثورية لصالح الاعتبارات العملية كان قد بدا على استحياء في نهاية عهد الخميني، كما وضح من قبوله قرار وقف اطلاق النار مع العراق في 1988، الا ان مرحلة مختلفة بدات بعد وفاته على هذا الطريق قادها هاشمي رفسنجاني بعد ان تولى الرئاسة في اوت 1989 بنسبة 95 بالمائة من اصوات الناخبين، عنوانها الاساسي تراجع الاعتبارات المثالية الثورية لصالح الاعتبارات الواقعية والعقلانية.

فقد كان رفسنجاني خلافا للخميني يرى ان استقلال إيران وقوتها يحتاجان الى التكامل مع المجتمع الدولى خاصة في المجال الاقتصادي، وليس الانعزال عنه، واتسمت شخصيته بالاعتدال والواقعية والوسطية السياسية والبعد عن التطرف والراديكالية، فضلا عن المرونة البعيدة عن الارتهان الجامد للمبادئ الدينية والثورية، ولعل دوره الاساسي في الاتصالات غير المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية اثناء الحرب مع العراق من اجل الحصول على الاسلحة فيما يعرف ب فضيحة إيران جيت، يؤكد على ذلك بوضوح، لذلك فقد وصف بانه «دنغ شياو بينغ» إيران، في اشارة الى الزعيم الصيني الذي حكم خلال الفترة من 1987 الى 1992، حيث عمل على ادخال بعض الاصلاحات من اجل الحفاظ على النظام.[21]

على الرغم من ان المرشد الاعلى هو صاحب التاثير الاكبر في توجيه السياسة الخارجية وفقا للدستور، فان عوامل عديدة سبقت الاشارة اليها سابقا، منحت رفسنجاني هامشا كبيرا للحركة في مجال هذه السياسة.

اضافة الى السمات الشخصية لرفسنجاني وقوته في مواجهة خامنئي، فان هناك العديد من الاعتبارات الموضوعية داخليا وخارجيا وقفت وراء التغير الذي لحق بسياسة إيران في عهده اتجاه دول الخليج، من العداء والتوتر الى الاعتدال ومحاولة الانفتاح، اولها: الوضع الاقتصادي الصعب لايران بعد انتهاء الحرب مع العراق خاصة مع انخفاض اسعار النفط، ومن ثم كانت

هناك الحاجة الى اعادة النظر في السياسة الخارجية من اجل اعادة بناء الاقتصاد والدولة، وزاد التركيز على البعد الاقتصادي في هذه السياسة وتراجعت الاعتبارات الايديولوجية لصالح الاعتبارات العملية، وقد عبر رفسنجاني عن ذلك في بيانه بمناسبة توليه مهام تنصيبه بقوله:» إيران لن تتمكن من بناء السدود بالشعارات وحدها»، ودعا المتشددين الى التخلي عن تشددهم واتاحة الفرصة امام الاصلاحات الاقتصادية التي تحتاجها البلاد.[22]

في هذا السياق، كانت هناك حاجة الى التعاون مع دول الخليج النفطية من اجل السيطرة على سعر النفط ودفعه الى الارتفاع، كما كنت إيران في حاجة الى جذب استثمارات خليجية لمساعدتها في الخروج من ازمتها الاقتصادية، خاصة وان خطة رفسنجاني الخمسية الاولى للتنمية اعتمدت على جذب رؤوس الاموال الاجنبية، وزيادة عائدات النفط والاقتراض من اسواق المال الدولية واستيراد التكنولوجيا، ومن هنا جاءت محاولاته للتقارب مع السعودية منذ 1993 ونجاحه في اقناعها بالموافقة على زيادة حصص انتاج النفط داخل اوبك بالنسبة الى إيران والكويت وتجميد الحصص بالنسبة الى السعودية ودولة الامارات .

وثانيها التغير في ادراك إيران لموقعها ودورها في الخليج، حيث عملت على لعب دور اقليمي مهيمن خصوصا بعد الثورة مستغلة فشل المشروع القومي العربي، وخروج مصر من اطارها العربي بعد معاهدة السلام مع اسرائيل وتحمس بعض القوى الشيعية العربية للثورة، لكن بعد 1989 ادركت إيران ان ثمة فجوة كبيرة بين تصورها عن دورها الاقليمي وبين القدرة على لعب هذا الدور او ممارسته، حيث اقنعتها الحرب مع العراق بانها غير قادرة على سياسة المواجهة مع دول الخليج المجاورة، وفي هذا الاطار عقدت إيران مؤتمرا دوليا كبيرا في طهران عام 1989 تحت عنوان الخليج الفارسي، اعلنت خلاله عن سياسة خارجية جديدة اتجاد دول الخليج تدعو فيها الى التعاون والتعايش السلمي مع جيرانها.[23]

وثالثها عدم قدرة إيران على بناء نموذج اقتصادي سياسي ملهم بالنسبة لشعوب الدول المجاورة، وفشلها في اطاحة أي نظام من انظمة دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من انها سعت الى ذلك ضمن رؤيتها لاولوية الاطاحة بالعدو القريب المتحالف مع العدو البعيد وهو الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن ادراك الشيعة في الدول الخليجية المجاورة لحدود ما يمكن ان تقدمه لهم إيران من مساندة، ومن ثم تراجعوا عن توجهاتهم الثورية واتجهوا في اغلبهم الى تقديم مطالبهم من خلال اليات سلمية.

ورابعها الوجود العسكري الامريكي المباشر في الخليج بعد حرب تحرير الكويت عام 1991، اقنع إيران ان قبولها للامر الواقع في المنطقة هو اكثر السياسات حكمة، وخامسها انشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981 ادى الى تقوية المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، مما حدا بايران الى محاولة التقارب معها، وسادسها انهيار الاتحاد السوفياتي ومن ثم سيطرة الاحادية الامريكية على العالم وانتفاء هامش للمناورة بالنسبة لايران، وهذا دفعها الى الانفتاح على جوارها الاقليمي اولا للتكيف مع الهيمنة الامريكية في الخليج وثانيا لتهدئة

الجهة الخليجية من اجل استثمار الفرص التي اتاحها انهيار الاتحاد السوفياتي في منطقة اسيا الوسطى، والتعامل مع مظاهر التوتر التي تركها هذا الانهيار على حدود إيران جسرا يربط بين منطقة الخليج الغنية بالنفط من ناحية، ودول اسيا الوسطى والقوقاز من ناحية اخرى.[24]

وسابعها رغبة إيران في الخروج من العزلة الدولية التي عملت الولايات المتحدة الامريكية على فرضها عليها من خلال سياسة الاحتواء المزدوج، دفعتها الى محاولة التقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة، وثامنها ان موقف إيران من غزو الكويت وحرب تحريرها في بداية التسعينيات كان احد اهم العوامل التي ادت الى تحسن علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت اوائل الدول التي ادانت الغزو ووقفت على الحياد اثناء حرب الخليج الثانية، كما انها لم تتدخل في سحق الجيش العراقي لانتفاضة الشيعة في الجنوب بعد الحرب، وهذا اقنع الدول الخليجية المجاورة بان الواقعية وليست المباديء الثورية الايديولوجية المذهبية قد اصبح لها دورها المهم في تحريك السياسة الخارجية الايرانية.

وتاسعها ان غياب الخميني الذي كان يستمد شرعيته من اعتبارات دينية جعل خلفاءه يواجهون مهمة بناء شرعيتهم الخاصة المستمدة من الدعم الشعبي، والتي تقوم على الانجاز خاصة في المجال الاقتصادي، وهذا اقتضى التوجه الى الواقعية في التعامل مع معطيات الداخل والخارج، وعاشرها ان المحور المصري السوري السعودي الذي ظهر بعد حرب الكويت ووجه التفاعلات في المنطقة العربية في ظل ازمة جامعة الدول العربية وتعثر العمل العربي المشترك، قد حد من قدرة إيران على تعزيز نفوذها الاقليمي خاصة في منطقة الخليج او استثمار غياب العراق عن اطاره العربي لصالحها.

واخيرا فان تراجع التوتر نسبيا في علاقات إيران مع الولايات المتحدة الامريكية قد انعكس ايجابا على علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد كانت تسوية ملف الرهائن الغربيين في لبنان (بدا منذ 1982 من خلال قيام جماعات فلسطينية ولبنانية قريبة من إيران بتنفيذ العشرات من عمليات الخطف ضد مواطنين غربيين وخاصة امريكيين وفرنسيين وبريطانيين)، في عام 1992 والتي لعب فيها رفسنجاني وقائد الحرس الثوري في حينها الجنرال محسن رضائي دورا كبيرا، وعاملا هاما من عوامل التهدئة في العلاقات الايرانية الامريكية والايرانية الغربية بشكل عام.[25]

كافة الاعتبارات السابقة انعكست على سياسة إيران بشكل عام واتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص، حيث اتسمت في عهد رفسنجاني بدرجة كبيرة من التهدئة والاعتدال، وتراجع هدف تصدير الثورة ضمن اولوياتها لصالح اهداف اخرى اكثر عملية يمكنها تقوية شرعية الحكم خاصة بعد ان قلت شرعية الثورة بوفاة الخميني، كما سبقت الاشارة، ولذلك يرى البعض ان فهم القيادة السياسية الايرانية خلال فترة رفسنجاني كان فهما جيوسياسيا اكثر منه ايديولوجيا.

في هذا الاطار اتخذ المجلس الاعلى للامن القومي الايراني قرارا بعد تحرير الكويت ببناء

علاقات موسعة مع بلدان الخليج وخاصة السعودية التي خرجت من حرب الخليج الثانية اكثر قوة، حيث كلف المجلس لجنة من الخبراء تحت رئاسة وزارة الخارجية بوضع اطار مناسب للاتصالات مع السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي.[26]

وفي فيفري 1991 دعا رفسنجاني الى اقامة تعاون اقتصادي وامني وسياسي بين دول المنطقة يستلهم النموذج الذي عرفته اوربا الغربية في اطار السوق المشتركة، ويمكن ان يمثل اساسا لدور ايراني في ترتيب امن الخليج، ومثل اللقاء بين رفسنجاني وولي عهد السعودية انذاك عبد الله بن عبد العزيز على هامش القمة الاسلامية الاستثنائية في اسلام اباد عام 1997، تطورا استثنائيا في العلاقات الايرانية السعودية بشكل خاص والعلاقات الايرانية الخليجية بشكا عام، ثم جاءت جولة وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي الخليجية مارس عام 1997 للدعوة لحضور القمة الاسلامية في طهران ديسمبر 1997 معبرة للتطور الايجابي الذي لحق بالعلاقات بين الجانبين، فضلا عن ذلك فقد زار رفسنجاني السعودية عام 1997 لاداء مناسك الحج وخرجت من طهران مواقف عديدة اكدت على انها لاتريد الهيمنة الاقليمية ولا تسعى الى الصراع مع الدول المجاورة وتدعو الى ترتيبات امنية مشتركة، وقد استثمر ما اطلق عليه البعض اللوبي السعودي داخل إيران موقف السعودية من تفجير الخبر في عام 1996 ورفضها توجيه الاتهام الى إيران على الرغم من ضغوط الولايات المتحدة الامريكية، من اجل الدفع في اتجاه المزيد من الانفتاح عليها.[27]

فضلا عما سبق فان دولا خليجية دعت الى اعطاء إيران دورا في ترتيبات امن الخليج بعد حرب الخليج الثانية اهمها سلطنة عُمان، وضمن هذا السياق لعبت رؤية وزير الخارجية الايراني في عهد رفسنجاني علي اكبر ولايتي دورا هاما في التغير الذي لحق بالسياسة الخارجية الايرانية بعد عام 1989، فبعد ان كانت إيران تنظر الى الخارج من خلال ثنائية المستكبرين والمستضعفين، خلال الجمهورية الاولى، فقد حدث تحول مهم خلال الجمهورية الثانية ساهم ولايتي في احداثه، حيث ذهب الى ان هناك دولا تقع بين الاستكبار والاستضعاف، ومن ثم اتاح لايران مزيدا من الانفتاح على الخارج والتخلي عن الجمود الايديولوجي في سياستها الخارجية.[28]

بشكل عام، يمكن القول ان رفسنجاني استند في المراجعة التي اجراها لسياسة بلاده الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على ثلاثة اعتبارات:

الاعتبار الاول هو ان إيران لا تستطيع تغيير خريطة المنطقة سواء بسبب التواجد العسكري الامريكي او لما كشفته الحرب مع العراق من توحد العرب ضدها، اما الاعتبار الثاني فهو السعي الى استعادة الموقع الايراني الذي تراجع بشكل كبير اثناء الحرب الايرانية العراقية ضمن ميزان القوى في منطقة الخليج، اما الاعتبار الثالث فهو ضرورة تحسين العلاقات مع السعودية على اساس انها مفتاح الحضور الايراني في الخليج والعالم الاسلامي من ناحية، والجسر نحو الغرب وامريكا على وجه الخصوص من ناحية اخرى.

على الرغم مما سبق، فان هناك العديد من المعوقات التي نالت من توجهات رفسنجاني الانفتاحية اتجاه دول الخليج واعاقت تحقيق تحولات مهمة في العلاقات بين الجانبين، اولها موقف إيران من الجزر الاماراتية المحتلة والتي استمرت إيران في تمسكها بها واعتبارها جزءا من اراضيها، بل وقام رفسنجاني بزيارة لجزيرة ابي موسى كانت الاولى لرئيس ايراني، كما قال عام 1992 موجها حديثه لدول الخليج على ان:« إيران اقوى منكم وللوصول الى هذه الجزر يتعين عبور بحر من الدم»، وقد ادى هذا الموقف الى خلافات داخل مجلس التعاون الخليجي حول التعاطي مع دعوات الانفتاح الايرانية، حيث نظرت الامارات بتوجس الى هذه الدعوات وطالبت بربط أي تحسن في العلاقات مع طهران بموقفها من الجزر، في حين حاولت السعودية استثمار التوجهات الجديدة لايران وتشجيعها، وهذا هو الموقف السعودي المستمر حتى في المرحلى التي تلت رفسنجاني وهي مرحلة خاتمي، وهو موقف ينبع من ادراك الرياض لخطورة التوتر مع إيران من ناحية، وامتلاكها لمقومات التعاون من ناحية اخرى، وثانيها الخلافات داخل إيران ذاتها حول العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ففي مقابل رفسنجاني والمؤيدين للانفتاح على الجوار الاقليمي، كان هناك تيار متشدد يرفض هذا الانفتاح وسعى الى تخريبه.[29]

ولعل من الشارات المهمة هنا انه بعد التقارب بين إيران والسعودية وبينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى عام 1993 من خلال التنسيق داخل الاوبك وزيارة وزير الخارجية الايراني الى الرياض وقطروتوجيه دعوة رسمية الى العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز لزيارة طهران، سارعت شخصيات ايرانية متشددة الى التهجم على السعودية في وسائل الاعلام، ونظّم طلاب ايرانيون مسيرة احتجاج على دعوة الملك فهد لزيارة بلادهم، مما دعا السعودية الى اصدار بيان قالت فيه انها عاجزة عن فهم السياسات الايرانية المتضاربة.

وكان موقف الحرس الثوري المعارض للنهج البراجماتي في التعامل مع الخارج عائقا اساسيا اما السياسة الخارجية الواقعية لرفسنجاني، فعلى الرغم من ان الحرس الثوري قد استفاد اقتصاديا جراء سياسة اعادة الاعمار، وحصل على عقود اقتصادية مجزية، فقد ظل بعيدا عن دعم رفسنجاني لعدة اسباب منها: ان المرشد الاعلى هو الذي يعين قائد الحرس، وان الحرس من المؤسسات العقائدية التي ترتبط بفكر الثورة والولاء للمرشد، وموقف الحرس المتحفظ اتجاه رفسنجاني بسبب سعيه لتقليص دوره السياسي من ناحية، ودعوته الى حل تفاوضي للحرب مع العراق من ناحية اخرى.[30]

وثالثها شكوك بعد الدول الخليجية بشان الدور الايراني في التدخل في شؤونها الداخلية، ويبرز في هذا الصدد اتهام البحرين لطهران بدعم محاولة لقلب نظام الحكم عام 1996، ومن ثم خفضت مستوى العلاقات الدبلوماسية وسحبت سفيرها من طهران، ورابعها الترتيبات الامنية بعد حرب تحرير الكويت ادت الى توتر العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث رفضت إيران «اعلان دمشق» وانتقدت بشدة الاتفاقات الامنية الثنائية بين دول الخليج وبعض الدول الغربية، مؤكدة على موقفها الثابت في هذا الشان وهو ان امن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه فقط.[31]

الخاتمة :

عموما يمكن القول أن المرحلة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 لاحظنا توجها عاما لصناع القرار في إيران بضرورة تصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي، وبالتحديد دول الخليج، لذلك اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بنوع من المذهبية والإيديولوجية في أفكارها ومسارها، لكن الفترة التي تلت وفاة الخميني إضافة إلى التواجد الأمريكي في المنطقة والحرب الإيرانية العراقية كلها عوامل تركت إيران وسياستها الخارجية تتوجه إلى نوع من الاعتدال والانفتاح على الجوار الإقليمي وبالتحديد اتجاه دول الخليج، بمعنى آخر حدوث تغير في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية من التركيز على الجانب الإيديولوجي ومبدأ تصدير الثورة إلى سياسة خارجية تركز على البراجماتية والانفتاح والتعاون.

الهوامش :

[1] العيدروس حسن، جمهورية إيران الاسلامية والجزر العربية 1979-1997، الجزء الرابع، دراسة وثائقية ارشيفية في الجزر العربية والاحتلال الايراني : نموذج للعلاقات العربية الايرانية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ص 2002، ص 17.

[2] عبدالناصر وليد، إيران دراسة عن الثورة والدولة، الطبعة الاولى، القاهرة: دار الشروق، 1997، ص 79.

[3] عتريسي طلال، التوجهات السياسية الايرانية نحو العالم العربي، دراسات شرق اوسطية، العدد17، خريف 2001، ص 79.

[4] بهرام اخوان كاظمي، مسار العلاقات الايرانية السعودية، شؤون الشرق الاوسط، العدد 102، ربيع 2002 ص 80.

[5] احمد منيسي، العلاقات البحرينية الايرانية بين ازمات الماضي وافاق المستقبل، مختارات ايرانية، العدد 31، فبراير 2003، ص 91.

[6] فلاح عبد الله المديرسي، الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، السياة الدولية، العدد 130، اكتوبر 1997، ص ص 16-18.

[7] حامد حافظ العبدالله، العلاقات الكويتية الايرانية، دراسة استشراقية لافاق التعاون، المستقبل العربي، العدد213، نوفمبر 1996، ص 108.

[8] وليد عبد الناصر، إيران وجماعات العنف السياسية في الشرق الاوسط، السياسة الدولية، العدد 113، يوليو، 1993، ص ص 101،102.

[9] سيد عوض عثمان، العلاقات الايرانية الخليجية بين دروس الماضي وافاق المستقبل، مختارات ايرانية، العدد 28، نوفمبر 2002، ص 87.

[10] نيفين مسعد، السياسات الخارجية العربية اتجاه إيران، المستقبل العربي، العدد 279، 2004، ص ص 90،91.

[11] فلاح عبدالله المديرسي، الشيعدة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، السياسة الدولية، العدد 130، 1997، ص ص 16-18.

[12] دفيد لونج، التوجه الاسلامي الثوري وامن الخليج في القرن الحادي والعشرين، في امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، 180.

[13] احمد منيسي، مرجع سابق، ص ص 95-97.

[14] اشرف محمد كشك، العلاقات الكويتية الايرانية: رؤية تحليلية، في: موقع البينة،

http//:www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id&1475=lang 2016/01/21 ،

[15] حامد حافظ العبدالله، العلاقات الكويتية الايرانية، دراسة استشراقية لافاق التعاون، المستقبل العربي، العدد 213، 1996، ص 108.

[16] العلاقات السياسية الايرانية الكويتية 1961،1998، مختارات ايرانية، العدد11، مرجع سابق، ص 49.

[17] وليد عبدالناصر، إيران وجماعات العنف السياسية في الشرق الاوسط، السياسة الدولية، العدد 113، 1993، ص ص 101، 102.

[18] سيد عوض عثمان، العلاقات الايرانية الخليجية بين دروس الماضي وافاق المستقبل، مختارات ايرانية، العدد 28، 2002، ص 87.

[19] نيفين مسعد، السياسة الخارجية العربية اتجاه إيران، المستقبل العربي، العدد 279، 2000، ص ص 90، 91.

[20] محمد يسري، شيعة قطر الانسجام مع الاكثرية، في: موقع رصيف،

http//:www.almogtarbeen.com/almogtarbeen/Show.2016/01/21 ،/1519/

21 طروإيران.. علاقات متميزة على ضفتي الخليج، في: موقع الجزيرة

[22] 21 http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1f83421-967c-43d4-8765-ace3c2af6dc9، 2016/01/21

[23] صادق زيبا كلام، سلطة هاشمي اسطورة ام حقيقة، مختارات ايرانية، العدد 115، فيفري 2010، ص 71.

[24] مهدي شحادة، جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، باريس: مركز الدراسات العربي الاوربي، 1999ن ص 88.

[25] محمد السعيد ادريس، الخليج والازمة النووية الايرانية، السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006، ص ص 96،.97.

[26] مهدي شحادة، مرجع سابق، ص ص 96،97.

[27] محمد عبدالله محمد، قراءة في العلاقات الخليجية –الايرانية، 1980-2011، اراء حول الخليج، العدد 82، جويلية 2011، ص ص 44، 45.

[28] طلال صالح بنان، إيران معضلة التعايش بين ولاية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد 155، جانفي 2004، ص 22.

[29] بيجان السعدي، إيران وامن الخليج، شؤون الاوسط، العدد 106، 2002، ص 36.

[30] محمد السعيد عبدالمؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص 185.